ALINORM 05/28/9D A

April 2005

هيئـــــة الدستـــــور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

البند 13 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والعشرون،

المقر الرئيسى للمنظمة، روما، 4-2005/7/9

المسائل الناشئة عن تقارير اللجان وأفرقة المهام التابعة للجان الدستور الغذائي

المسائل الناشئة حتى 2005/3/19

لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات

توضيح الإشارة إلى "الفترة الفاصلة المعقولة" في الخطوط التوجيهية لهيئة الدستور الغذائي بشأن نظم مراقبة الواردات الغذائية

1 – وافقت اللجنة على أن توصي الهيئة في دورتها الثامنة والعشرين بأن تدرج في الفقرة 35 من *الخطوط التوجيهية بشأن نظم مراقبة الواردات الغذائية الصادرة عن الدستور الغذائي* حاشية تشير إلى قرار منظمة التجارة العالمية WT/MIN(01)/17 بغية توضيح المصطلح. (الفقرة 114 من الوثيقة ALINORM 05/28/30)

2 – الهيئة مدعوة إلى اعتماد إضافة الحاشية أعلاه عند الخطوة 8، كتعديل تحريري[1] الطابع.

[1] *انظر الفقرة 2 من دليل الإجراءات لاستعراض وتعديل مواصفات الدستور الغذائي، وإجراءات إعداد مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة(دليل الإجراءات، الطبعة 14).*

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان http://www.fao.org

مشروع المرفقات المقترحة للخطوط التوجيهية بشأن تقدير تكافؤ التدابير الصحية
المرتبطة بفحص الأغذية، وإصدار الشهادات

3 – وافقت اللجنة على أنه ينبغي الإضطلاع بالعمل على المرفقات الخاصة بالخطوط التوجيهية للدستور الغذائي بشأن تقدير تكافؤ التدابير الصحية المرتبطة بفحص الأغذية وإصدار الشهادات لذلك (CAC/GL 53-2003) وفق الأولويات والخطوات التدريجية الواجب اتباعها.

4 – وافقت اللجنة على أن تقوم جماعة عمل بإعداد مشروع المرفقات المقترحة بشأن "الوثائق الخاصة بتقييم الطلبات المقدمة لتحديد التكافؤ"؛ "وبتحديد أساس موضوعي للمقارنة"؛ و"مزيد من التفاصيل بشأن عملية تقدير التكافؤ" للنظر فيها في دورتها المقبلة. أما المرفقات بشأن "تحديد التدابير التي تخضع لتحديد التكافؤ" و"شروط الزيارات إلى المواقع من جانب سلطات البلد المستورد التي تقوم بتحديد التكافؤ" فسيتم اعدادها عند اكمال المرفقات الثلاثة الأولى. وفي ما يتعلق بالمرفق الخاص عن "المعلومات عن الحاجة إلى المساعدة الفنية والتعاون بين البلـــدان المستوردة والبلدان المصدرة"، وافقت اللجنة على أن تقوم الولايات المتحدة بإعداد ورقة للمناقشة بغية تحديد الاشتراطات التي يمكن للجنة أن تضعها في هذا الشأن للنظر فيها في دورتها المقبلة. (الفقرات 23 إلى 25 من الوثيقـــة ALINORM 05/28/20)

<u>لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية</u>

منهجيات إدارة المخاطر، بما في ذلك سياسات تقدير المخاطر في اللجنة المعنية
بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية

5 – إستذكرت اللجنة طلب الهيئة إلى لجان الدستور الغذائي إكمال عملها الخاص بالخطوط التوجيهية بشأن تحليل المخاطر كلٌّ في مجال اختصاصها، ووافقت على أنه ينبغي إعادة صياغة ورقة المناقشة باعتبارها وثيقة عمل تُدرج في دليل الإجراءات، بغية وضعها في صيغتها النهائية في الدورة المقبلة. كما وافقت اللجنة على أنه يجري إعداد الوثيقة استجابة لطلب مباشر من الهيئة وأن لا حاجة إلى إخضاعها لإجراءات الخطوات. (الفقرة 152 من الوثيقة ALINORM 05/28/31)

<u>لجنة تنسيق الدستور الغذائي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية</u>

مواصفات السردين المعلب والمنتجات من نوع السردين

6 – وافقت اللجنة على إبلاغ اللجنة التنفيذية بقلقها عن عدم الامتثال للإجراءات الموضوعة وحثّت في نفس الوقت الهيئة على الموافقة على إدراج *Clupea Bentincki* بين أنواع السردين في دورتها المقبلة. وأشير أيضا إلى أن لجنـــة

التنسيق لأمريكا الشمالية وجنوب غربي المحيط الهادي قد اتخذت موقفاً مماثلاً بشأن هذا الموضوع.
(الفقرة 113 من الوثيقة ALINORM 05/28/36)

إعداد مواصفات هيئة الدستور الغذائي لجبن البارميزان

7 – وافقت اللجنة على أن الطلب الخاص بإعداد مواصفات لجبن البارميزان فى الدستور الغذائي يفي بجميع المعايير التي وضعتها اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان بشأن وضع معايير للجبن، كما يفي بمعايير العمل الجديد المحددة في دليل الإجراءات. وأوصت اللجنة بالتالي بأن توافق الهيئة في دورتها الثامنة والعشرين على عمل جديد لاعداد مواصفات للجبن البارميزان فى اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان (الفقرة 119 من الوثيقة ALINORM 05/28/36)

<u>لجنة تنسيق الدستور الغذائي لأمريكا الشمالية وجنوب غربي المحيط الهادي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية</u>

إعداد مواصفات في الدستور الغذائي لجبن البارميزان/ مواصفات للسردين المعلب والمنتجات من نوع السردين

8 – أيّدت اللجنة وضع مواصفات جديدة لجبن البارميزان وشجعت الهيئة على اعتماد التعديل في مواصفات الدستور الغذائي للسردين المعلب والمنتجات من نوع السردين. (الفقرة 105 من الوثيقة ALINORM 05/28/32)

<u>لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية</u>

مشروع المواصفات المقترحة للحمص بالطحينة المعلب (الحمص بالطحينة المجهّز)،
وللفول المدمس المعلب (الفول المدمس المجهّز) وللطحينة

9 – وافقت اللجنة على وضع الصيغة النهائية للمواصفات الخاصة بالحمص بالطحينة المعلب (الحمص بالطحينة المجهز) والفول المدمس المعلب (الفول المدمس المجهز) والطحينة باعتبارها مواصفات إقليمية؛ كما وافقت على دراسة إمكانية إعداد مقترحات لعمل جديد بشأن تحويلها إلى مواصفات دولية في موعد لاحق. (الفقرات 20 إلى 22 من الوثيقة ALINORM 05/28/16).

<u>الدورة السابعة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي</u>

العمل المستقبلي بشأن تغذية الحيوان في الدستور الغذائي

10 – إعتمدت هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والعشرين مدونة الممارسة بشأن التغذية الجيدة للحيوان وأكدت حل فريق المهام المخصص المعني بتغذية الحيوان بعدما أكمل عمله. ووافق فريق المهام، بعدما لاحظ أنه أتم

عمله بشأن مشروع مدونة الممارسة، على أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال تغذية الحيوان وأنه ينبغي إعداد مقترحات مشاريع محددة لعمل جديد وتقديمها إلى الهيئة لدراستها (الفقرة 35 من الوثيقة ALINORM 04/27/38).

11 – كما صدُقت الهيئة على توصيات الدورة الرابعة والخمسين للجنة التنفيذية (يونيو/حزيران 2004) بإعداد رسالة دورية تطلب فيها آراء الحكومات بشأن مجالات العمل المستقبلية المرغوبة، حتى تتمكن الهيئة، في دورتها المقبلة، من معرفة ما إذا كان ينبغي للدستور الغذائي أن يطلب عملا إضافيا بشأن تغذية الحيوان، وإذا كان الأمر كذلك، أن تحدد الآليات الأكثر ملاءمة. (الفقرة 171 من الوثيقةALINORM 04/27/41).

12 – ووفقا لقرار الهيئة، صدرت رسالة دورية (CL 2004/33-CAC "طلب تعليقات على مجالات العمل المستقبلية بشأن تغذية الحيوان"). وقد وردت تعليقات من استراليا وكندا ومصر والمجموعة الأوروبية ونيوزيلندا وسويسرا والولايات المتحدة وفنزويلا والرابطة الأوروبية لمجهزي الدهون والتسييح والاتحاد الدولي لمصنعي الأعلاف واللجنة الدولية لميكروبيولوجيا الأغذية ونظافتها/الاتحاد الدولي لجمعيات الميكروبيولوجيا والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وترد هذه التعليقات في الملحق 1. والهيئة مدعوة إلى معرفة ما إذا كان يجدر بالدستور الغذائي الاضطلاع بأي عمل إضافي بشأن تغذية الحيوان وإذا كان الأمر كذلك، تحدد الآليات الأكثر ملاءمة.

الدورة الخامسة والخمسون للجنة التنفيذية للدستور الغذائي

مقاومة مضادات الميكروبات

13 – استذكرت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الخامسة والخمسين (فبراير/شباط 2005) أن الدورة السابعة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي طلبت مشورتها بشأن التعامل مع مقاومة مضادات الميكروبات المتعلقة بالاستخدام غير البشري لمضادات الميكروبات. ولاحظت أن أمانة الدستور الغذائي وزعت رسالة دورية 2004/32-EXEC تطلب فيها تعليقات عما ينبغي أن يحققه الدستور الغذائي بشأن قضايا مقاومة مضادات الميكروبات وبشأن الآليات التي ينبغي استخدامها لتحقيق هذه النتائج. وأكدت ردود الأعضاء والمراقبين على الخطر المتزايد الناشئ عن الاستخدام غير البشري لمضادات الميكروبات بسبب الاستخدام الواسع الانتشار لمضادات الميكروبات في تربية الحيوانات وتربية الأحياء المائية والبستنة، وأيّدت تلك الردود بشكل عام الأنشطة الهادفة إلى منع مقاومة مضادات الميكروبات أو تقليلها. ومع أنها حثت الهيئة على الاضطلاع بعمل في هذا الشأن، فقد اختلفت بشأن الآليات التي يتعيّن على الدستور الغذائي استخدامها.

14 – ولاحظت اللجنة التنفيذية أن الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي، مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية واللجنة المعنية بنظافة الأغذية وفريق المهام المخصص بشأن تغذية الحيوان، بحثت بعض جوانب مقاومة مضادات الميكروبات كلٌّ في إطار اختصاصها وأن هناك حاجة إلى وضع آلية للتعامل مع هذه المسألة بشكل يتسم بالاتساق والفاعلية.

15 – وأوصت اللجنة التنفيذية بأن تعتمد الهيئة مدونة الممارسات الرامية إلى الحد قدر المستطاع من مقاومة الميكروبات واحتوائها، والتي أعدتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية والخطوط التوجيهية للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية التي أعدتها لجنة الدستور الغذائي المعنيّة بالمبادئ العامة.

16 – وأيدت اللجنة التنفيذية بقوة عمل الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛ وأقرت بأنه ينبغي الاضطلاع بهذا العمل بشكل شمولي، كما ينبغي الأخذ في الاعتبار العمل المنجز على المستويين القطري والدولي ويجب أن يكون ذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

17 – ولم تستطع اللجنة التنفيذية الوصول إلى نتيجة بشأن أفضل آلية للتعامل مع هذه المسألة وما إذا كان وجود فريق مهام مخصص أو جماعة عمل مشتركة من لجان الدستور الغذائي ذات الصلة وأفرقة المهام ستكون أكثر ملاءمة. ورأت أن إنشاء فريق مهام مخصص يعني ضمنا صدور قرار رسمي من الهيئة وتخصيص موارد إضافية لميزانية هيئة الدستور. بيد أنه بالإمكان اتخاذ هذا القرار في الدورة المقبلة للهيئة، الأمر الذي يضمن بدء العمل في الوقت المناسب.

18 – ووافقت اللجنة التنفيذية على أن حجم النتائج المتوقعة من عمل الدستور الغذائي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات ينبغي أن يُحدد بشكل واضح قبل أن تتخذ الهيئة قرارا بشأن الإجراءات الواجب اتباعها.

19 – ووافقت اللجنة التنفيذية على أن الأمانة ستقوم، بمساهمة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بإعداد وثيقة تشمل تحليلا لما ورد من تعليقات وللقضايا الرئيسية المطروحة وللاختصاصات المقترحة ووصفا للعمل المحدد الذي ينبغي الاضطلاع به؛ هذا بالإضافة إلى الخيارات العملية لتحقيق هذا الهدف، ولاسيما إنشاء فريق مهام جديد أو جماعة عمل مشتركة بين اللجان، لتنظر فيه اللجنة التنفيذية والهيئة في الدورات المقبلة. (الفقرات 42 إلى 52 من الوثيقة ALINORM 05/28/3)

20 – وعليه فإنّ اللجنة مدعوة إلى اتخاذ قرار بشأن أفضل السبل لاحراز تقدم في العمل بشأن هذا الموضوع، آخذة في الاعتبار المقترحات الواردة في الملحق 2.

الملحق 1

التعليقات الواردة استجابة للرسالة الدورية CL 2004/33-CAC
" طلب تعليقات على مجالات العمل المستقبلي بشأن تغذية الحيوان"

<u>استراليا</u>

ترحب استراليا بالفرصة المتاحة لتقديم تعليقات للنظر في مجالات العمل المستقبلى بشأن تغذية الحيوان كما كان مطلوباً في الرسالة الدورية CL 200/33-CAC.

وقد كان لاستراليا إسهام نشط في وضع مدونة ممارسات الدستور الغذائي بشأن التغذية الصحية للحيوان، والتي اعتمدتها السنة الماضية هيئة الدستور الغذائي (الدورة السابعة والعشرون للهيئة في يوليو/تموز 2004). ومع أنّ إنجاز العمل على المدونة استغرق سنة إضافية عما كان محددا في البداية، فإن الصيغة النهائية وفرت للبلدان أسسا سليمة لاستعراض نهجها المعتمد على المخاطر إزاء إدارة المخاطر على سلامة الأغذية المرتبطة بتغذية الحيوان وتنقيح ذلك النهج.

واستراليا، مثل العديد من البلدان، تستعرض حاليا إطار إدارة المخاطر على تغذية الحيوان المعتمد فيها باستخدام مدونة الممارسات الجديدة كوثيقة مرجعية. ويجري الاستعراض بالتشاور الوثيق مع الحكومات القطرية والمحلية ومع القطاعات الصناعية. ونظرا لتعقيد القضايا المرتبطة بتغذية الحيوان وللحاجة إلى التزام كامل من أصحاب الشأن، سيستغرق إنهاء عملية الاستعراض بعض الوقت.

وبالنظر إلى ما تقدم، تعتقد استراليا أن الحديث عن مزيد من العمل داخل الدستور الغذائي بشأن تغذية الحيوان قد يكون سابقا لأوانه، وأنه ينبغي منح البلدان بعض الوقت لتنفيذ مدونة الدستور الغذائي بشأن التغذية الصحية للحيوان قبل الشروع في عمل جديد في هذا المجال.

<u>كندا</u>

اعُتمدت مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان في الدورة السابعة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي. وتشعر كندا بالرضا للانجاز الذي حققه فريق المهام المعني بتغذية الحيوان وتعتبر أن اعتماد المدونة (CAC/RCP 54-2004) بمثابة تطور دولي هام. وتلاحظ كندا أن المدونة تحتوي على عدد من التوصيات الهامة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع أنظمة سلامة الأغذية للحيوانات المنتجة للأغذية بغية تقليل المخاطر على صحة المستهلكين إلى أبعد الحدود.

وكندا، مثل العديد من البلدان الأعضاء الأخرى، تنفذ حاليا توصيات متسقة مع المدونة، بغية تعزيز ممارسات سلامة الأغذية التي تغطي السلسلة الغذائية بأكملها. وتعتقد كندا أنه ينبغي التركيز حاليا على تنفيذ البلدان الأعضاء للتوصيات المدرجة في المدونة. وترى كندا أنه من السابق لأوانه بدء عمل جديد أكثر تفصيلا في هذا المجال حيث أن البلدان تكتسب الآن خبرات في مجال تطبيق ممارسات متسقة مع المدونة وتتلاءم مع ظروفها الخاصة.

وعلى أساس التجربة التي اكتسبتها البلدان الأعضاء، واستناداً إلى أي معلومات جديدة ذات صلة، قد تنظر هيئة الدستور الغذائي في وقت لاحق في إمكانية بدء عمل جديد. وعلى أي حال، لا تؤيّد كندا الاضطلاع بعمل جديد في الوقت الراهن.

مصر

بالاشارة إلى الرسالة الدورية CL 2004/33-CAC، ترى مصر أنه من بين مجالات العمل المستقبلي المرغوب فيها بشأن تغذية الحيوان مايلي:

1 – الحدود المقبولة للسموم الفطرية المختلفة؛

2 – الكائنات الحية المحورة وراثيا – الأعلاف؛

3 – البدائل عن المضادات الحيوية باعتبارها مواد مضافة إلى الأعلاف؛

4 – الحدود المقبولة للمعادن الثقيلة في الأعلاف؛

5 – الحدود المقبولة لمخلفات مبيدات الآفات.

المجموعة الأوروبية

ردا على الرسالة الدورية للدستور الغذائي 2004/33-CAC بشأن "طلب تعليقات على مجالات العمل المستقبلية بشأن تغذية الحيوان"، يسعد المجموعة الأوروبية تقديم المقترح التالي:

1 - الغرض من فريق المهام ونطاق عمله

وضع مواصفات، خطوط توجيهية، مدونات أو توصيات خاصة بالأعلاف، حسب الاقتضاء، استناداً إلى براهين علمية، وتحليل المخاطر ومع مراعاة العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بصحة المستهلكين ولضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

2 – ملاءمته ودقّة توقيته

سيكون الهدف من فريق المهام هو ضمان أن يتناسب العمل المستقبلي المقترح بشكل جيد مع التطورات الأخرى في الدستور الغذائي وأن يكون له إسهام رئيسي في قطاع سلامة الأغذية الذي لم تضع اللجان الأخرى مواصفات محددة بشأنه.

وقد أعدّ فريق مهام الدستور الغذائي الحكومي الدولي المخصص المعني بتغذية الحيوان (2000–2004) مدونة الممارسات بشأن التغذية الحسنة للحيوان. وأحال فريق المهام في دورته الخامسة القضايا المتبقية من مشروع مدونة الممارسات بشأن التغذية الحسنة للحيوان إلى الدورة السابعة والعشرين إلى هيئة الدستور الغذائي لاعتمادها عند الخطوة 8 وإدارجها في مشروع المدونة المشار إليه أعلاه. وفى حين لاحظ فريق المهام أنه أكمل العمل على مشروع مدونة الممارسات بشأن التغذية الحسنة للحيوان، فانه وافق على أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال تغذية الحيوان، وأنه ينبغي إعداد مقترح لمشروع محدد لعمل جديد وتقديمه إلى الهيئة لدراسته. ووافق فريق المهام على إحالة النقاش أعلاه إلى الهيئة على أساس أنه سيوضح كيفية العمل في هذا الشأن. وبناء على هذه المقترحات وعلى الآراء التي جرى التعبير عنها في الجلسة النهائية لفريق المهام، فمن الضروري مواصلة الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن تغذية الحيوان وتقديم اقتراح مشروع لمناقشته في الدورة السابعة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي.

3 – القضايا الرئيسية المطروحة

ينبغي أن تمتد فترة عمل فريق المهام الجديد الى أربع سنوات كي يتسنى له إكمال عمله ضمن مهلة زمنية معقولة.

وينبغي لفريق المهام أن يركز على ثلاثة موضوعات محددة مع الحرص على إبقاء نطاق عمله قائماً على العلم: وتلك الموضوعات الثلاثة هي:

(أ) تطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة للأعلاف ومكوناتها فيما يتعلق بالمبادئ المشار إليها في القسم 4 من مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان[2]؛

(ب) وضع قواعد مفصلة لنظام عالمي لتبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال الرقابة على الأعلاف أو بشأن رفض الأعلاف المستوردة؛

(ج) تقليل وجود مواد غير مرغوب فيها قدر المستطاع في تغذية الحيوان: تحديد مستويات قصوى لمدونات الممارسات الجيدة وتطويرها.

وسيسهل ذلك تحقيق هدف فريق المهام الجديد للخروج بنتائج مفيدة رغم الموارد المحدودة.

4 – التقييم استنادا إلى معايير تحديد أولويات العمل

تهدف مواصفات الأغذية التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي إلى حماية صحة المستهلك وإلى ضمان ممارسة عادلة في تجارة الأغذية. فقد أصبحت السلسلة الغذائية أكثر تعقيداً. ويجب أن يكون كل جزء من السلسلة قويا كباقي أجزاء السلسلة إذا أردنا حماية صحة الإنسان. ومن الضروري تقييم ورصد المخاطر على صحة المستهلك المرتبطة باستخدام مكونات الأعلاف المختلفة وكذلك تلك المرتبطة بعملية تجهيز الأعلاف وإنتاجها والممارسات التجارية.

[2] CAC/RCP 54-2004

ويوضح التخوّف من الأغذية الحيوانية المصدر، خاصة تلك المشتقة من العلف الحيواني، أنه ينبغي لمواصفات الدستور الغذائي أن تتبع نهجا شاملا ومتكاملا مع السلسلة الغذائية. ويعتبر العلف عنصرا أساسيا في السلسلة الغذائية لا بد من تناوله بشكل شامل مثل باقي العناصر. كما ينبغي الإحاطة بمختلف الجوانب عند دراسة سلامة الأغذية الحيوانية المصدر ومخاطرها المحتملة على صحة المستهلك والممارسات العادلة في تجارة الأغذية. ولا توجد تشريعات قطرية موحدة على الصعيد الدولي في هذا المجال. لذا فإن هذا المقترح يتسق مع معايير وضع أولويات العمل كما يظهر أدناه.

المعايير الخاصة بالمواضيع العامة

(أ) حماية المستهلك من الناحية الصحية ومن ممارسات الغش.

يعتبر مشروع مدونة الممارسات الحالية بشأن التغذية الصحية للحيوان صكا جيدا يهدف إلى تحسين سلامة الأغذية. ومع ذلك، فإن المدونة لا تشمل بعض الجوانب ومن الضروري تناولها بشكل مناسب بغية تعزيز حماية المستهلك ومنع بروز ممارسات الغش وإنتشارها.

وقد صممت نظم لتحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة خاصة بالسلسلة الغذائية، وركزت الخطوط التوجيهية على تنفيذ مبادئ تلك النظم بشكل رئيسي على صناعة الأغذية. وينبغي للدستور الغذائي أن يشجع على المضي قدما باتجاه تطبيق مبادئ نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة في قطاع الأعلاف بالتوازي مع الخطوات المختلفة لسلسلة الأعلاف. ويؤكد القسم 4 من مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان على أهمية تطبيق مبادئ نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة بالنسبة إلى الأعلاف.

وستساعد الخطوط التوجيهية المحددة لنظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة الخاصة بالأعلاف في تحسين الظروف الصحية للأعلاف، وزيادة الثقة في الإمدادات الغذائية وتقليص الحواجز أمام التجارة الدولية. وكثيرا ما تفقد المواد العلفية السليمة بحد ذاتها سلامتها أثناء التصنيع والنقل والتخزين وغير ذلك فى ظروف صحية سيئة. ولا تتناول لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية طبقاً لاختصاصاتها سوى الجوانب المتعلقة بنظافة الأغذية؛ ومن المبرر تماما بالتالي وجوب قيام فريق المهام الجديد بوضع مواصفات دنيا لصحة الأعلاف. وقد شددت لجان أخرى على أهمية الجوانب المتعلقة بصحة الأعلاف في سياق سلامة الأغذية: فعلى سبيل المثال، أقرت جماعة عمل الدستور الغذائي في الدورة العاشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة اللحوم الاقتراح الرامي إلى إضافة إشارة في التقرير الأخير للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة اللحوم: الملحق الثانى صفحة 37 من الوثيقة ALINORM 04/27/16 كما يلي:

" 29- هناك حاجة إلى التعاون بين جميع الأطراف المعنيّة بإنتاج الأعلاف، وتصنيعها واستخدامها لتحديد أية روابط بين مخاطر التلوث المحددة ومستوى الخطر على المستهلكين قد ينتج عن الانتقال عبر السلسلة الغذائية"

ويتطلب قطاع الأعلاف نظاما يزود سلطات الرقابة بأداة فعالة لتبادل المعلومات بشأن التدابير المتخذة لضمان سلامة الأغذية. فوضع نظام عالمي لتبادل المعلومات يعتبر حيويا للحد من انتشار أي من المشاكل المتعلقة بسلامة الأغذية والسماح بتنفيذ تدابير مناسبة في الوقت المناسب. وينبغي لفريق المهام أن يأخذ العناصر التالية على الأقل في الحسبان: النطاق والأهداف ومعاييرالإبلاغ وأنواعه وإقامة نقاط اتصال رسمية؛ والمعلومات الدنيا المطلوبة في الإبلاغ.

ولا يعتبر التوجيه لتبادل المعلومات أمرا جديدا في قطاع الأغذية ولكنه لم يتم وضعه في حالة الأعلاف. وينبغي لفريق المهام أن يؤدي هذه المهمة بالتماشي مع الأعمال التي اضطلعت بها فعلا لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم التفتيش على الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها، وخاصة الخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان بشأن رفض الأغذية المستوردة[3]، والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بشأن حالات الطوارئ في مجال الرقابة على الأغذية[4]. وقد ركزت لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم التفتيش على الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها على الأغذية، فينبغي بالتالي أن يقوم فريق المهام بتطوير الجوانب المتعلقة بالأعلاف بالتعاون مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم التفتيش على الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها.

وحددت جماعة عمل أنشأها فريق المهام مجموعات مختلفة من المواد ذات التأثير المباشر على صحة الإنسان والتي ينبغي وضع مستويات قصوى للمواد السامة فيها مثل المعادن الثقيلة والمعادن الأخرى (مثل الكاديوم والزرنيخ)؛ والسموم (مثل السموم الفطرية)؛ والديوكسين وأنواع الديوكسين مثل مادة ثاني الفينيل المتعدد المعالجة بالكلور؛ وحدود قصوى لمخلفات المبيدات. وتشكل العديد من هذه المواد خطورة بسبب وجودها بنسب عالية وبفعل التراكم البيولوجي والسمية.

وقد أقرت اتفاقية ستوكهولم العالمية ببعض الملوثات العضوية الثابتة التي يمكن أن تتواجد، بين ملوثات أخرى، في العلف الحيواني. كما وضعت، منظمات دولية أخرى، مثل هيئة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، بروتوكول الاتفاقية الخاصة بتلوث الهواء واسع المدى العابر للحدود، والذي يشير إلى المواد المختلفة التي قد تكون موجودة في السلسلة الغذائية.

[3] CAC/GL 25-1997
[4] CAC/GL 19-1995

وبالتالي ينبغى أن يركز فريق المهام على هذه المواد التي تشكل الهاجس الأكبر وأن يضع مدونات للممارسات الجيدة لتسهيل تنفيذ تدابير مناسبة للحد من وجودها قدر المستطاع.

ولوحظ في تقرير فريق المهام في دورته الثالثة أن معظم البيانات المقدمة من لجان الدستور الغذائي ذات الصلة، وخاصة المعنية بالمستويات القصوى للملوثات، لاتشير إلى الأعلاف ومكونات الأعلاف. ولم تناقش، لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، منذ دورتها الأولى في سنة 1964،سوى وجود الديوكسين في الأعلاف. وسيستعين فريق المهام بخبرتها في وضع الحدود القصوى لمستوى المخلفات/ والحدود القصوى للمخلفات الغريبة في الأعلاف وتقديم تقرير بشأنها إلى لجان الدستور الغذائي ذات الصلة.

(ب) تنوع التشريعات القطرية وما قد ينجم عنه من معوقات ظاهرة أو محتملة أمام التجارة الدولية.
بما أنّ المواضيع المقترحة غير واردة في أية مواصفات أو خطوط توجيهية أو توصيات دولية، ستكون هناك مواصفات قطرية من المحتمل أن تشكل عائقاً أمام التجارة الدولية بالأعلاف.

(ج) نطاق العمل ووضع أولويات بين أقسام العمل المختلفة.

وحدد القسم 2 من هذه الوثيقة نطاق العمل. كما يشير القسم 3 من هذه الوثيقة إلى الجوانب الرئيسية التي يجدر تناولها. وينبغي لفريق المهام أن يقرر في دورته الأولى أولويات العمل.

(د) العمل الذي اضطلعت به فعلا منظمات دولية أخرى في هذا الميدان.

ليست هناك منظمة عالمية تقوم بإعداد مواصفات دولية لتغذية الحيوان. ولا يعالج العمل المنجز في هذا الميدان من قبل منظمات دولية أخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة، المواضيع المقترحة.

5- الجدوى بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

سيسهم العمل الجديد المقترح في ضمان سلامة الصحة البشرية واعتماد ممارسات عادلة في تجارة الأعلاف من خلال تحقيق الأهداف التالية في "الأهداف والأولويات الاستراتيجية" (الإطار الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي 2003-2007).

الهدف 1: تعزيز إطار تنظيمي سليم.
الهدف 2: تعزيز التطبيق المتسق والأوسع للمبادئ العلمية وتحليل المخاطر.
الهدف 3: تعزيز الروابط بين الدستور الغذائي والصكوك والاتفاقيات التنظيمية الأخرى المتعددة الأطراف.

الهدف 4: تعزيز القدرة على الاستجابة بفاعلية وبسرعة مع القضايا والاهتمامات والتطورات الجديدة في قطاعات الأغذية.

الهدف 5: تعزيز تطبيق مواصفات الدستور الغذائي إلى أقصى حد.

ولم يتطرّق فريق المهام السابق إلى عدة جوانب هامة يتعيّن على فريق المهام الجديد أن يتناولها.

6 – المعلومات عن العلاقة بين الاقتراح ووثائق الدستور الغذائي الأخرى الموجودة

أعد فريق المهام السابق مشروع مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان. وستصاغ بنفس الطريقة النصوص التي من المتوقع أن يعدّها فريق المهام الجديد وذلك استناداً إلى العمل الجيد المنجز بالفعل.

ويشمل الاقتراح في البند 3 مجالات العمل المختلفة التي يلزم أخذها في الاعتبار بشكل كامل، والتعاون بشأنها مع لجان الدستور الغذائي الأخرى أو الأجهزة الدولية. وفي ما يتعلق بلجان الدستور الغذائي، يتّسم بأهمية خاصة العمل المنجز من جانب لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة اللحوم ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالتفتيش على الواردات والصادرات الغذائية ونظم اعتماد الشهادات لها.

7 – الإشارة إلى أي اشتراط للحصول على المشورة العلمية من الخبراء وتوافرها

قد تدعو الحاجة إلى عقد مشاورة للخبراء مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، تبعا للجوانب التفصيلية التي سيشملها العمل الجديد والتي ستحدد في الاجتماع الأول لفريق المهام. فالمنظمات المشار إليها تضطلع ببعض الأنشطة المتعلقة بتغذية الحيوان وقد يطلب إسهامها العلمي الملائم وفي الوقت المناسب.

8 – تحديد حاجة فريق المهام إلى أية مدخلات فنية من أجهزة خارجية ليتسنى التخطيط لذلك.

انظر البند 7.

9 – الحد الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد، بما في ذلك تاريخ البدء، والتاريخ المقترح للاعتماد عند الخطوة 5 والتاريخ المقترح لموافقة الهيئة؛ ولاينبغي في الظروف العادية أن يتجاوز الإطار الزمني لوضع المواصفات خمس سنوات.

الإطار الزمني المقترح هو أربع سنوات (دورة كل سنة). وستعقد الدورة الأولى لفريق المهام في السنة التالية (خلال الربع الأخير من السنة) عقب اتخاذ هيئة الدستور الغذائي القرار بالموافقة على العمل الجديد. وتكون الموافقة

عند الخطوة 5 في الدورة الثالثة لفريق المهام على الأكثر، مع اعتماده من جانب هيئة الدستور الغذائي عند الخطوة 8 في السنة التالية.

وتوخيا للتنسيق، يقترح، حيثما أمكن، أن تقدم الصياغات المقترحة عند الخطوة 4 من الإجراءات إلى لجان الدستور الغذائي الأخرى ذات الصلة.

مشروع اختصاصات المشروع المقترح لفريق المهام الحكومي الدولي المخصص الجديد المعني بتغذية الحيوان

الأهداف

وضع مواصفات، خطوط توجيهية، مدونات أو توصيات، حسب الاقتضاء، للأعلاف، على أساس البراهين العلمية، وتحليل المخاطر ومراعاة العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بصحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

الإطار الزمني

ينجز فريق المهام عمله خلال أربع سنوات.

الاختصاصات

(أ) التوسّع في مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان من أجل وضع خطوط توجيهية بشأن نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة؛

(ب) وضع قواعد مفصلة لنظام عالمي لتبادل المعلومات بشأن حالات الطوارئ في مجال الرقابة على الأعلاف أو رفض الأعلاف المستوردة؛

(ج) التقليل إلى أبعد حد من وجود المواد غير المرغوب فيها في العلف الحيواني: وضع حدود قصوى في الأعلاف للمواد غير المرغوب فيها والقابلة للانتقال الى الانسان المستهلك النهائي التي قد تتسبب بداء السرطان والمسببة للطفرة و/أو التي تتراكم بيولوجيا أو المضرة بالصحة عموما؛ ووضع مدونات للممارسات الجيدة.

(د) الأخذ في الاعتبار بشكل كامل أعمال لجان الدستور الأخرى والأجهزة الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والتعاون معها.

نيوزيلندا

تود حكومة نيوزيلندا إبداء التعليقات التالية:

بالنظر إلى الافتقار إلى معلومات فنية سليمة بشأن التأثير السلبي للعديد من المواد الموجودة في السلع العلفية على سلامة الأغذية، ترى نيوزيلندا أنه من السابق لأوانه بدء عمل جديد في مجال تغذية الحيوان. ولم تعتمد الهيئة إلاّ مؤخرا مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان ويحتاج الأعضاء إلى مزيد من الوقت لاكتساب خبرة في تنفيذ المدونة قبل الشروع في وضع مزيد من التوجيهات. وما تزال البلدان في مرحلة تقييم أنظمتها السارية والردود على مدونة الممارسات الجديدة بشأن التغذية الصحية للحيوان.

كما تري نيوزيلندا أن الهيئة عليها بالفعل عبء عمل ثقيل وأنه يجب أن تعطي الأولوية للتركيز على قضايا الأمن الغذائي الشائكة قبل الاضطلاع بعمل جديد في مجال علف الحيوان. كما أنه من الضروري الحرص على تحديد أولويات الهيئة في مجال علف الحيوان بالتشاور مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان.

سويسرا

1 – الغرض من فريق المهام ونطاقه

وضع مواصفات، خطوط توجيهية، مدونات أو توصيات، حسب الاقتضاء، للأعلاف، على أساس البراهين العلمية، وتحليل المخاطر ومراعاة العوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بصحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

2 – ملاءمته

ليست هناك منظمة دولية تقوم بوضع مواصفات عالمية لتغذية الحيوان. لذا فإن العمل في هيئة الدستور الغذائي بشأن الأعلاف ومكونات الأعلاف بالغ الأهمية وسوف يضع مواصفات دولية. وسيكون الغرض من فريق المهام الجديد ضمان تناسب العمل المستقبلي المقترح مع التطورات الأخرى في الدستور الغذائي وإسهامه إلى حد كبير في سلامة قطاع الأعلاف الذي لم تضع اللجان الأخرى مواصفات محددة بشأنه.

3 – القضية الرئيسية التي ينبغي تناولها

ينبغي لفريق المهام الجديد أن يكمل مهمته خلال إطار زمني محدد لايتجاوز أربع سنوات. وتقترح سويسرا أنه ينبغي لفريق المهام الجديد أن يتناول موضوع تطبيق نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة على الأعلاف

ومكونات الأعلاف. وينبغي أن تكون نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة قائمة على المبادئ المشار إليها في القسم 4 من مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان (CAC/RCP54-2004).

الولايات المتحدة الأمريكية

ترحب الولايات المتحدة بالفرصة المتاحة للنظر في طلب هيئة الدستور الغذائي إبداء تعليقات بشأن العمل الممكن في فى المستقبل فى مجال تغذية الحيوان (CL 2004/33).

وتلاحظ الولايات المتحدة أن اللجنة التنفيذية أوصت في دورتها الرابعة والخمسين بأن تحدد الهيئة في دورتها الثامنة والعشرين ما إذا كان ينبغي للهيئة أن تطلب عملا إضافيا وتحديد الآليات الأكثر ملاءمة.

وبما أن البلدان ما تزال في مرحلة تقييم أنظمتها السارية والردود على مدونة الممارسات الجديدة بشأن التغذية الصحية للحيوان، والتي أقرّت مؤخراً، ترى الولايات المتحدة أنه ينبغي للهيئة إتاحة مزيد من الوقت للبلدان الأعضاء لبحث وضعها الراهن فيما يتعلق بالمدونة. كما ينبغي للهيئة أن تقيم بعناية أولوية العمل بشأن تغذية الحيوان مقارنة مع قضايا الأمن الغذائي الأكثر إلحاحا.

وإذا كانت الموضوعات الإضافية المتعلقة بتغذية الحيوان تستدعي التوقّف عندها، يجدر بالهيئة عندها أن تبحث في إمكانية إسناد هذا العمل إلى الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي، وبالتالي تلافي الحاجة إلى فريق مهام حيث أنّ ذلك يستلزم استخدام موارد قيّمة لدى الدستور الغذائي.

ورداً على المواضيع المقترحة التي برزت خلال مداولات فريق المهام السابق، تبدي الولايات المتحدة التعليقات التالية:

1 – تطبيق نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة على عملية تصنيع مكونات الأغذية والأعلاف

يعتبر هذا النظام واحدا من النُهج المتعددة التي يمكن استخدامها لانتاج علف آمن للحيوانات المنتجة للأغذية. وتشير مدونة الممارسات الحالية إلى نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة طبقاً للتعريف الوارد عنها في الملحق بمدونة الممارسات الدولية الموصى بها بشأن المبادئ العامة لنظافة الأغذية. والملحق المقترح بمدونة الممارسات بشأن العلف هو بشكل أساسي تكرار للعمل، إذ سيستعاض عن الإشارة إلى "الأغذية" بالإشارة إلى "الأعلاف ومكونات الأعلاف"، وعن "المستهلكين والاستهلاك" إلى "الحيوانات". ولم تدرج أي لجنة من لجان الدستور الغذائي المستديمة الأخرى أو أي فريق مهام ملحقاً عن نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة؛ وإنما تشير عوضا عن ذلك إلى المبادئ

العامة لنظافة الأغذية. ولا تعتقد الولايات المتحدة أن التوقيت مناسب أو أن إنفاق الأموال سديد إذا ما تمّ إنشاء فريق مهام لإعداد وثيقة عن نظم تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة تستخدام في عملية تصنيع مكونات الأغذية والأعلاف.

2 – وضع قواعد مفصلة لنظم إنذار سريع في مجال الأعلاف

ينبغي تناول هذا الموضوع عن طريق ترتيبات بين البلدان أنفسها من خلال نظم متفق عليها للتفتيش وإصدار الشهادات. وتلاحظ الولايات المتحدة أن هيئة الدستور الغذائي اعتمدت، في دورتها السابعة والعشرين (2004)، على أساس العمل الذي اضطلعت به لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم التفتيش على الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها، النسخة المنقحة من *المبادئ والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي بشأن تبادل المعلومات فى حالات الطوارئ في مجال الرقابة على الأغذية*. وبموجب هذا التنقيح توسّع نطاق الوثيقة لتشمل علف الحيوانات المنتجة للأغذية. وترى الولايات المتحدة أن هذا التنقيح يتناول بشكل مناسب الشواغل المتعلقة بنظم الإنذار السريع في مجال الأعلاف. لكن في حال دعت الحاجة إلى القيام بأي عمل إضافي، سيكون من الأنسب أن تضطلع به لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم التفتيش على الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها.

3 – التقليل قدر المستطاع من المواد غير المرغوب فيها، مثل المعادن الثقيلة والسامة، والسموم الفطرية، والديوكسين، والفوران و ثاني الفينيل المتعدد المعالجة بالكلور المشابه للديوكسين، ومبيدات الآفات والعوامل المسببة للأمراض الحيوانية

تتناول لجان الدستور الغذائي القائمة، مثل اللجنة المعنية بمخلفات المبيدات والمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، العديد من هذه المواد المقترحة غير المرغوب فيها. وتوصي الولايات المتحدة بأن تواصل اللجان القائمة عملها بشأن هذه المواد. ويمكن أن تنظر هذه اللجان في العمل الإضافي، عند الاقتضاء، على أساس كل حالة على حدة، استناداً إلى أولوياتها العامة في ما يتعلق بعمل الدستور الغذائي. ويمكن أن تشجع الهيئة البحوث عن المخاطر/الآثار السلبية المرتبطة بتغذية الحيوان والتي تؤثر على سلامة الأغذية.

<u>فنزويلا</u>

ترغب فنزويلا في مواصلة العمل لاستكمال مدونة الممارسات الخاصة بالتغذية الصحية للحيوان وتوسيع نطاقها. وتقترح فنزويلا توسيع نطاق الدراسة عن التأثيرات السمية للإصابة بالسموم الفطرية للعلف الحيواني.

<u>الرابطة الأوروبية لمجهزي الدهون والتسييح</u>

درست الرابطة الأوروبية لمجهزي الدهون والتسييح بعناية تعليقات المجموعة الأوروبية وخلُصت ألى اعتمادها كاملة.

ونحن على ثقة من أن هيئة الدستور الغذائي ستُتولي تعليقات المجموعة الأوروبية اهتماما إيجابيا.

الاتحاد الأوروبي لمصنعي الأعلاف

تود الرابطة الأوروبية لمصنعي الأعلاف، التي تمثل 22 رابطة قطرية لمصنعي الأعلاف المركبة في 21 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، أن يقدم تعليقاته ومقترحاته بشأن طلب الدستور الغذائي إبداء تعليقات بشأن مجالات العمل المستقبلي في مجال تغذية الحيوان.

1 – تعليق عام بشأن دور الدستور الغذائي في وضع مواصفات عالمية لسلامة العلف

نحن نعتقد أن وضع المزيد من المواصفات العالمية لسلامة العلف يتسق تماما مع مهمة الدستور الغذائي لضمان إمدادات غذائية آمنة للمستهلكين وكذلك تعزيز التجارة الدولية. وقد بينت بشكل واضح الحوادث المتكررة لسلامة الأغذية فيما يتعلق بتلوثها وكذلك عمل فريق مهام الدستور الغذائي الحكومي الدولي المخصص السابق المعني بتغذية الحيوان، حقيقة أن سلامة العلف ضرورية لإمدادات آمنة بمنتجات غذائية حيوانية المصدر.

وتحتل التجارة الدولية بالأعلاف المرتبة الثالثة في التجارة العالمية بالسلع الأساسية بعد الزيوت المعدنية والفحم من حيث الحجم. ويستورد الاتحاد الأوروبي بمفرده ما يزيد على 50 مليون طن من الأعلاف سنويا بسبب العجز الدائم المتزايد في البروتينات النباتية(< 80 في المائة). ويشكل بالتالي وضع مواصفات عالمية للأعلاف شرطا أساسيا لتنمية التجارة الدولية بالأعلاف على نحو مستدام.

وقد لاحظنا، من خلال تجربتنا مع هيكل العمل الحالي لهيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية، أن اللجان الدائمة الرئيسية، المخولة لوضع مواصفات عن سلامة الأعلاف (أي اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية) غير مجهزة بشكل جيد بما يمكنها من أن تتناول ما ينشأ من قضايا تتعلق بسلامة الأعلاف بشكل متسق. وقد يكون السبب في ذلك برأينا الافتقار إلى الخبرة التنظيمية في مجال الأعلاف على مستوى الرئاسة وعلى مستوى الوفود القطرية، والمكونة بشكل أساسي من مسؤولين عن الأغذية دون خبرة أو يتمتعون بخبرة محدودة في طرق إنتاج الأعلاف.

ونحن نقر فعلا بأن فريق مهام الدستور الغذائي الحكومي الدولي المخصص المعني بتغذية الحيوان جمع أفضل الخبرات التنظيمية للتغذية المتوفرة على المستوى العالمي بغرض وضع مدونة ممارسات الدستور الغذائي بشأن التغذية الصحية للحيوان، ولكن يُخشى من احتمال ضياع هذه الخبرة من الهيئة ما لم تكن الوفود القطرية مستعدة لاستيعابها بشكل منظم داخل الوفود.

ونظرا إلى التداخل الوثيق بين إنتاج الأغذية والأعلاف، حيث توفر الأعلاف الحيوانية سوقا رئيسية للمنتجات الغذائية المشتركة، يجدر بالدستور الغذائي أن يأخذ في الاعتبار تأثير أنشطة وضع المواصفات الغذائية على

الإمدادات الغذائية الآمنة. وإلا فقد توضع مواصفات سلامة الأغذية على حساب سلامة الأعلاف، ما يهدد في نهاية المطاف سلامة إمدادات المواد الغذائية الحيوانية المصدر.

ولتقديم مثال واحد فقط عن الانحرافات الراهنة في أنشطة وضع مواصفات سلامة الأغذية على مستوى الدستور الغذائي، يمكن الإشارة إلى مناقشات الهيئة بشأن خفض الحدود القصوى لمحتوى الرصاص في البطاطس، وهو أمر ممكن فنيا بفضل تحسّن طرق تنظيف البطاطس (عمليات الفرش والتقشير). وقد تجاهل هذا النقاش حقيقة أن طرق "الفرش والتقشير" للبطاطس ستتحول إلى علف حيواني مع زيادة حجم التلوث بالرصاص، مما قد يؤدي إلى تجاوز الحدود بالنسبة لمنتجات اللحوم بسبب الانتقال من العلف إلى الغذاء في غياب توجيه من الدستور الغذائي بشأن الحدود القصوى للرصاص في الأعلاف.

لذا فإننا ندعو الدستور الغذائي إلى إعادة النظر في منهجيته لتقدير المخاطر التي تستخدمها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وللتحوّل إلى تقدير متكامل للمخاطر يأخذ في الاعتبار سلامة الأعلاف وكذلك الشواغل المتصلة بسلامة الأغذية.

2 – مجالات عمل الدستور الغذائي المستقبلي في مجال تغذية الحيوان

استنادا الى تعليقاتنا وملاحظاتنا العامة بشأن أولويات وإجراءات العمل الراهنة على مستوى الدستور الغذائي، نرحب بشدة بالأنشطة المتواصلة لتوحيد المواصفات التي يقوم بها الدستور الغذائي في المجالات التالية:

- وضع حدود قصوى وإعداد مدونات ممارسات بشأن خفض الملوثات الموجودة في سلسلة الإمدادات الغذائية التي ثبت انتقالها من العلف إلى الغذاء من مصدرها (مثل الملوثات العضوية الثابتة وبعض السموم الفطرية والمعادن الثقيلة والزرنيخ والفلورين وغير ذلك).
- وضع توجيهات خاصة لقطاع الأغذية والأعلاف لتطبيق مواصفات دنيا لنظافة الأعلاف: فكل منتج للغذاء هو أيضا مزود للعلف، إما بالإمداد بالمنتجات الغذائية المشتركة أو بمنتجات "خارج نطاق المواصفات" في سلسلة الأعلاف، وذلك غالبا للمزارعين الذين لايملكون الوسائل التحليلية للتحقق من سلامة إمدادات العلف لديهم. ويجب توعية منتجي الأغذية هؤلاء على مخاطر محددة على سلامة الأعلاف (الملوثات والكائنات المرضة أو وجود بعض المواد المضافة إلى الأغذية، التي قد تشكل خطرا على بعض أنواع الحيوان) والحاجة إلى تطبيق نظم مناسبة لضمان سلامة الأعلاف تقوم على تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة. كما نقر بالحاجة المستمرة إلى استعراض وتحديث مدونة الممارسات الجيدة الموجودة حالياً في الدستور الغذائي بشأن تغذية الحيوان والتي لم تمنح بشأنها هيئة الدستور الغذائي أي ولاية حاليا لأي لجنة دائمة (فقط لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية تتناول موضوع سلامة الأغذية).

- توسيع نظام تبادل المعلومات العالمي كي يشمل الحوادث الناشئة والمتصلة بسلامة الأعلاف وفقا للخطوط التوجيهية الموجودة في الدستور الغذائي بشأن تبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال الرقابة على الأغذية.

ونحن ندرك تماماً الحاجة المستمرة إلى التعاون الوثيق بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في المجالات التي قد ترتبط فيها سلامة الأعلاف بشكل مباشر أو غير مباشر بقضايا صحة الحيوان والأوبئة التي تحملها الأغذية وسلامة البيئة. ونحن نشجع الدستور الغذائي بقوة على أن يؤدي دورا استباقيا لتسهيل هذا التعاون حيثما يقتضي الأمر مثلما تبين مؤخرا في مسألة استخدام المواد المضادة للميكروبات في الانتاج الحيواني للأغذية.

3- اقتراح الاتحاد الأوروبي لمصنعي الأعلاف بشأن تأليف فريق مهام تابع للدستور الغذائي ومعني بتغذية الحيوان

بناء على الأسباب المذكورة أعلاه، اعتمد الاتحاد الأوروبي لمصنعي الأعلاف اقتراح المجموعة الأوروبية (CX 2/7) الذي يدعو الدستور الغذائي إلى دراسة إمكانية تأليف فريق مهام جديد معني بتغذية الحيوان، ويتولى العمل على البنود المشار إليها.

بيد أننا نود التأكيد مرة أخرى على تفضيلنا لعقد منتدى دائم لمناقشة المواصفات العالمية لسلامة الأعلاف على مستوى الدستور الغذائي لضمان أن تكون قضايا سلامة الأعلاف جزءا من نهج متكامل لتقدير المخاطر على مستوى لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وقرار إدارة المخاطر اللاحق على مستوى لجنة الدستور الغذائي. ويمكن تحقيق ذلك، من وجهة نظرنا، من خلال استعراض الصلاحيات الراهنة للجنة الدستور الغذائي الدائمة الموجودة حالياً وتوسيع نطاقها إذا أمكن، وخاصة اللجنة المعنية بنظافة الأغذية واللجنة المعنية بنظافة اللحوم واللجنة المعنية بالمبادئ العامة.

<u>الاتحاد الدولي لجمعيات الميكروبيولوجيا</u>

ان اللجنة الدولية المعنية بميكروبيولوجيا الأغذية ونظافتها، نيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الميكروبيولوجيا، تدعم مواصلة عمل فريق المهام المخصص المعني بتغذية الحيوان وتشجعه.

وفي الفقرة 35 من الوثيقة ALINORM 04/27/38 في تقرير الدورة *الخامسة لفريق مهام الدستور الغذائي الحكومي الدولي المخصص المعني بتغذية الحيوان*، حددت بنود العمل المستقبلي التالية:

تطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة في عملية تصنيع الأعلاف ومكونات الأعلاف

- وضع قائمة سلبية

- وضع قواعد مفصلة لنظام إنذار عالمي سريع للأعلاف؛
- تخفيض المواد غير المرغوب فيها قدر المستطاع.

وتعتبر جميع المواضيع المشار إليها هامة جدا لصنع أغذية مأمونة ووثيقة *الصلة بالغرض* والنطاق كما يظهر في *مدونة الممارسات بشأن التغذية الصحية للحيوان*.

ومن غير الضروري تبرير العمل المستقبلي. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن الأعلاف كانت طيلة نصف قرن مصدراً لبعض الأمراض الأكثر انتشارا وبروزا عند الإنسان والحيوان. إذ وقع، في عام 1959، حدث فريد أثار الاهتمام الدولي بالسموم الفطرية،حيث يعتبر السبب في وفاة الآلاف من صغار ديك الحبش. وبات من المعلوم اليوم أنّ هذا كان ناجما عن الافلاتوكسين الموجود في دقيق الفول السوداني المستخدم كبروتين تكميلي في العلف المكور.

وما تزال *السموم الفطرية* في الأعلاف تشكل خطرا رئيسيا على سلامة الأغذية، وتحتاج العديد من التفاصيل إلى التوضيح مثل الوقاية من خلال تطبيق مبدأ تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة وإمكانات التخلص من السمـــوم وغير ذلك.

وقد سببت التغيرات في تقانة صنع مساحيق اللحوم والعظام وباء الاعتلال المخي الإسفنجي للأبقار في المملكة المتحدة وأوروبا والاكتشاف اللاحق بأن الإصابة بمرض كروز فيلد–جاكوب عند الشباب والمراهقين كان سببها التعرض للاعتلال المخي الإسفنجي للأبقار.

وما تزال الأعلاف تشكل مصدرا هاما *للديوكسين* في الإمدادات الغذائية وهناك حاجة إلى توضيح الأهمية النسبية للأعلاف. وأدى تكون الديوكسين أثناء عملية صنع الأعلاف إلى انخفاض مستويات الإضافات المعدنية في العلف الحيواني المتكونة أثناء عملية التسخين، الأمر الذي يبرر الاهتمام المتواصل بالتقانة التطبيقية في صنع الأعلاف.

وأهمية الأعلاف على الصعيد الوبائي للسالمونيلا عند الإنسان والحيوان راسخة ولا زالت تشكل خطرا على الإنسان. وأهمية الأعلاف على الصعيد الوبائي لعدد من عوامل الأمراض الحيوانية الأخرى مثل *الليستيريا والكمبيولوباكتر* وسواها ما تزال غير معروفة بشكل جيد.

ويمكن تطبيق نفس الفلسفة على الأمراض الحيوانية المُعدية. وأظهر العلف المطمور الردئ النوعية من حيث النظافة الصحية مثلا أنه ليس فقط السبب في الأمراض الحيوانية بل انه مسؤول أيضا عن تزايد انتشار مرض *الليستيريا* في اللحوم النيئة.

والتفاصيل المشار إليها أعلاه غير كاملة على الإطلاق، لكنها تعطى على سبيل المثال فقط لإظهار الحاجة إلى عمل مستقبلي.

وينبغي توسيع نطاق المسألة الأخيرة من المسائل ("البنود") الأربع المذكورة أعلاه لتشمل المواد غير المرغوب فيها، بل وأيضا الحد قدر المستطاع من العوامل الميكروبية الهامة في الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان.

وترى اللجنة الدولية المعنية بميكروبيولوجيا الأغذية ونظافتها أن هناك حاجة وتبريرا علميا لتشكيل *لجنة* جديدة *معنيّة بالمدونات بشأن تغذية الحيوان*.

وهناك اعتراف واسع بمفهوم "من المزرعة إلى المائدة" في عالمنا المعاصر، ويعتبر العلف أحد أهم الحلقات ضمن هذا المفهوم. ووجود لجنة جديدة للمدونات بشأن تغذية الحيوان سيتسم بنفس القدر من الأهمية التي تتسم بها لجان الدستور الحالية والراسخة.

المنظمة العالمية لصحة الحيوان

تقديم

تعترف جميع البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية لصحة الحيوان *والدستور الغذائي* بالحاجة إلى تغطية السلسلة الغذائية بأكملها، من مرحلة الإنتاج الحيواني وحتى المستهلك باستخدام نهج عالمي. ونتيجة لذلك، ركزت المنظمة العالمية لصحة الحيوان في عملها على مرحلة الإنتاج الحيواني في السلسلة الغذائية للحيوانات والمنتجات الحيوانية، بالتنسيق مع *هيئة الدستور الغذائي*. ويشمل هذا الإسهام مشاركة المنظمة العالمية لصحة الحيوان في عمل فريق المهام المخصص بشأن تغذية الحيوان. وكان هذا التعاون ضروريا بغية تلافي اعتماد مواصفات متناقضة، لسد أية فجوات باقية في المواصفات الموجودة وللعمل معا من أجل الحصول على معلومات من شبكات الخبراء على أوسع نطاق ممكن.

وجددت المنظمة العالمية لصحة الحيوان مؤخرا اتفاقاتها الرسمية مع كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بغية تسهيل التنسيق مع المنظمات الراعية للدستور الغذائي. وتقوم حاليا "جماعة العمل المعنية بسلامة الأغذية في الإنتاج الحيواني" التابعة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان بتنسيق التعاون مع *هيئة الدستور الغذائي*. وتضم جماعة العمل رئيس *هيئة الدستور الغذائي* وأمينها، Dr Stuart Slorach, Dr Kazuaki Miyagishima، وكذلك رئيس اللجنة المعنية بنظافة اللحوم، Dr Andrew McKenzie، كما تضم أربعة أعضاء قطريين رفيعي المستوى يعملون في الإدارات البيطرية للبلدان الأعضاء في المنظمة العالمية لصحة الحيوان في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا والشرق الأوسط، فضلاً عن ممثل عن منظمة الصحة العالمية (مدير مصلحة سلامة الأغذية).

وقد أعدت "جماعة العمل المعنية بسلامة الأغذية في الإنتاج الحيواني" التابعة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان مشروع دليل لممارسات زراعية حسنة يعالج جميع الأخطار، سواء على الصحة العامة أو على صحة الحيوان التي تنطوي عليها مرحلة الإنتاج الحيواني. وقد تم توزيع هذا المشروع على البلدان الأعضاء في المنظمة لإبداء تعليقاتها عليه.

وبدأ العمل على إعداد وثيقة إرشادية للمدير العام للمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن ازدواجية وظائف الإدارات البيطرية على صعيدي صحة الحيوان والصحة العامة على امتداد السلسلة الغذائية. وتساعد هذه الورقة الحكومات والإدارات البيطرية على التقريب بين مواصفات كل من المنظمة العالمية لصحة الحيوان *والدستور الغذائي* المتعلقة بالسلامة الميكروبيولوجية وبنظافة المنتجات الحيوانية، لأن هناك حاجة مستمرة على المستوى العالمي لتلبية أهداف صحة الحيوان والصحة العامة. وتعقب ذلك ورقة تقدم توجيها أكثر تفصيلا بشأن وضع نهج جديد *للتفتيش قبل الذبح* وبعده.

موقف المنظمة العالمية لصحة الحيوان

شاركت المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشكل نشط في جميع إجتماعات فريق مهام *الدستور الغذائي* المخصص المعني بتغذية الحيوان وهي ترحب باعتماد *هيئة الدستور الغذائي* مدونة الممارسات للتغذية الصحية للحيوان.

وتفي مدونة الممارسات هذه بأهداف فريق المهام. والواقع أنها تساعد في ضمان سلامة الأغذية الحيوانية المصدر ونوعيتها بمعالجة قضايا الصحة العامة المرتبطة بتغذية الحيوان. فلا تعتقد بالتالي المنظمة العالمية لصحة الحيوان أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن تغذية الحيوان من جانب *الدستور الغذائي*.

وعلى الرغم من نجاح إنجاز هذه المهمة، لم يتم التطرق إلى الجوانب المتعلقة بصحة الحيوان بسبب اختلاف الاختصاصات بين *الدستور الغذائي* والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. فالمنظمة العالمية لصحة الحيوان تتناول، للإيفاء بالولاية المسندة إليها من 167 بلدا عضوا، قضايا الصحة العامة وصحة الحيوان التي تنطوي عليها مرحلة الإنتاج الحيواني في السلسلة الغذائية والأعلاف للحيوانات والمنتجات الحيوانية. وكما أشير إليه سابقا، تقوم "جماعة العمل المعنية بسلامة الأغذية في الإنتاج الحيواني" التابعة للمنظمة بإعداد مشروع التوجيه الخاص بالممارسات الزراعية الحسنة، الذي سيشمل أيضا تلك الجوانب ويكمل عمل *هيئة الدستور الغذائي*. وستضع "جماعة العمل المعنية بسلامة الأغذية في الإنتاج الحيواني" في الاعتبار أثناء عملها التقدم الذي أحرزته الكيانات الأخرى ذات الصلة، خاصة *لجان الدستور الغذائي* وجماعات العمل التابعة لها؛ وهناك إشارة متبادلة إلى المواصفات الدولية الصادرة عن كل من المنظمة العالمية لصحة الحيوان والدستور الغذائي. وقد تم ذلك فعلا في مشروع مدونة ممارسات النظافة في اللحوم التي أعدتها *لجان الدستور الغذائي* المعنية بنظافة اللحوم. وتفادياً للفجوات والازدواجية، ينبغي مواصلة العمل على هذا النحو في كلتا المنظمتين المعنيتين بوضع المواصفات.

الملحق 2

مقترحات لاختصاصات جماعة العمل والنتائج المتوقعة من عمل الدستور الغذائي بشأن
مقاومة مضادات الميكروبات والخيارات العملية لتحقيقها
(أعدتها الأمانة بمساهمة منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية)

ألف – الغرض

1 – ينبغي للدستور الغذائي وضع توجيهات تقوم على أساس علمي لتخفيض المخاطر على صحة الإنسان المرتبطة بوجود كائنات حية دقيقة مقاومة لمضادات الميكروبات وجينات مقاومة لمضادات الميكروبات في الأغذية وانتقالها عبر الأغذية.

باء – النطاق

2 – ستكون نتائج عمل الهيئة في هذا المجال توجيهات على شكل مبادئ وخطوط توجيهية وتوصيات أخرى لتخفيض مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات المتعلقة بالأغذية بما في ذلك خيارات الإدارة الخاصة لتخفيض المخاطر، على أساس تقدير المخاطر الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خلال إجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية وبدعم من خبرة المنظمة العالمية لصحة الحيوان. ويمكن أن يشمل ذلك استراتيجيات الإدارة لمنع ظهور كائنات دقيقة أو جينات، وانتشارها من خلال الأغذية، مما يؤدي إلى مقاومة مضادات الميكروبات البالغة الأهمية لعلاج الأمراض التي تصيب الإنسان.

3 – ولتحقيق هذه النتائج، ستكون الخطوة الأولى تحديد ملامح للمخاطر تُمكّن من معرفة الغرض من عملية تقييم واحدة أو أكثر لمخاطر مقاومة مضادات الميكروبات وتحديد نطاقها يتولى اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية تنفيذها بدعم من خبرة المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وينبغي أن يشمل ذلك استعراض الوثائق الموجودة والبيانات ذات الصلة المتوفرة وتعزيزها. وينبغي أن تتناول ملامح المخاطر الكائنات الحية الدقيقة المقاومة لمضادات الميكروبات وجينات مقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية. وستشمل دراسة أولية للبيانات الخاصة باستخدام مضادات الميكروبات وانتشار أنواع بكتيرية ذات مقاومة عالية لمضادات الميكروبات في إنتاج الأغذية الأولية (الحيوانات والمحاصيل) وفي الأغذية على مستوى البيع بالتجزئة، فضلاً عن توثيق ارتباطاتها المحتملة بالأمراض التي تصيب الإنسان. وسيكون بالإمكان بفضل ملامح المخاطر، وكذلك المدخلات الإضافية، مثل مدخلات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان المتعلقة بمضادات الميكروبات البالغة الأهمية، اقتراح نطاق فى مجال المخاطر.

4 – أما الخطوة الثانية فستتمثل في تحديد سياسة لتقدير المخاطر بالنسبة إلى مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك وضع خطوط توجيهية خاصة بالدستور الغذائي لتقدير مخاطر الكائنات الحية الدقيقة المقاومة لمضادات الميكروبات على أساس الخطوط التوجيهية القائمة للدستور الغذائي بشأن تقدير المخاطر الميكروبيولوجية وكذلك توجيهات المنظمة العالمية لصحة الحيوان لتقدير المخاطر.

5 – أما الخطوة الثالثة فستتمثل في تكليف اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية بالاضطلاع بعملية واحدة أو أكثر لتقدير المخاطر.

6 – أما الخطوة الرابعة والأخيرة فستتمثل في وضع توجيهات محددة لتقدير المخاطر (تشمل، حسب الاقتضاء، مبادئ وتوجيهات وتوصيات أخرى) بغية تخفيض الخطر المتعلق بظهور وانتشار كائنات حية دقيقة مقاومة لمضادات الميكروبات عبر الأغذية وانتشارها، آخذة في الاعتبار نتائج عملية (عمليات) تقدير المخاطر التي أجراها اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة الحيوانية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية.

جيم – الأنشطة

7 – ستشمل الأنشطة المطلوبة ما يلي:

(المرحلة التحضيرية)

- إعداد ملامح للمخاطر لاستخدامها في تحديد العمل وتركيزه نحو المجالات الأهمّ بالنسبة إلى الصحة العامة و/أو الأجدى للوقاية؛
- رسم سياسات لتقدير المخاطر ليستخدمها اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية في هذا المجال؛
- إسناد مهمة محددة لعملية أو أكثر من عمليات تقدير مخاطر مقاومة مضادات الميكروبات، حسب الاقتضاء، يقوم بها اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية مع الاستعانة، حسب الاقتضاء، بخبرات إضافية أخرى؛
- تحديد الاحتياجات من البيانات الواجب جمعها وتحليلها للاضطلاع بعمليات تقدير المخاطر.

(مرحلة النتائج)

- ينبغي للدستور الغذائي، في ضوء نتائج عمليات تقدير المخاطر وكذلك العمل الجاري من جانب المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مضادات الميكروبات البالغة الأهمية، أن يضع خطوطا توجيهية مناسبة و/أو وثائق أخرى لتحقيق الأهداف المحددة بشأن تخفيض المخاطر.

دال – الخيارات الممكنة للاضطلاع بالعمل المقترح

(1) خيار فريق المهام

الحد الزمني:

8 – يمكن إنشاء "فريق مهام معني بمقاومة مضادات الميكروبات من حيث ارتباطها بالأغذية" تابع للدستور الغذائي لفترة أربع سنوات ويعمل الفريق بدعم من خبرات المنظمة العالمية لصحة الحيوان. وتكون إجراءات تشكيل فريق المهام هذا حسبما نصّ عليها دليل الإجراءات[5] ويعتمد الحد الزمني المقترح على قرار الهيئة في الدورة الحالية وكذلك على قبول إحدى الحكومات استضافتها لفريق المهام[6].

الانعكاسات الممكنة:

9 – مع أنّ إنشاء فريق مهام جديد سيسهّل تركيز الدستور الغذائي على مسألة مقاومة مضادات الميكروبات، فإنه يعني إنشاء جهاز فرعي إضافي للهيئة، مع ما يستتبع ذلك من عبء عمل على الأمانة وكذلك سفر المندوبين لحضور الاجتماعات. كما أنه سيكون له بالضرورة تأثير مالي ينبغي النظر فيه مقارنة مع الأولويات الأخرى.

(2) خيار جماعة العمل المشتركة بين اللجان

الحد الزمني:

10 – يمكن إنشاء جماعة عمل مشتركة بين اللجان فيما بين اللجنة المعنية بنظافة الأغذية واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية واللجنة المعنية بمخلفات المبيدات. وستساند المنظمة العالمية لصحة الحيوان هذا الفريق بخبرتها. ويمكن اتخاذ قرار إنشاء جماعة عمل من هذا القبيل عن طريق الهيئة مباشرة. وستكون مدة عمل هذه الهيئة أربع سنوات تقريبا (يمكن تقسيمها إلى فترتين تمتد كل منهما عامين)، وترفع تقاريرها إلى الهيئة عن طريق اللجنة (اللجان). وعلى الرغم من عدم تضمن دليل الإجراءات برتوكولا محددا بشأن جماعات العمل المشتركة بين اللجان، يجب أن تتبع أساليب عمل جماعة العمل هذه الخطوط التوجيهية الخاصة بجماعات العمل[7]. ويجوز للهيئة أن تطلب إلى أمانة الحكومة المضيفة لإحدى اللجان المعنية اتخاذ الترتيبات اللازمة لبدء العمل ولتشغيل جماعة العمل.

[5] القسم 2 "الخطوط التوجيهية للجنة الدستور وفريق المهام" و "معايير إنشاء كيانات فرعية لهيئة الدستور الغذائي" (دليل الإجراءات، الطبعة 14).

[6] لاحظت لجنة الدستور في دورتها السابعة والعشرين أن جمهورية كوريا عرضت خدماتها لاستضافة فريق المهام هذا إذا تقرر إنشاؤه في المستقبل. وقبل الأضطلاع بشكل رسمي في إنشاء فريق المهام التابع للهيئة، هناك حاجة إلى اعتماد أهدافه وصلاحياته وإطاره الزمني من قبل الهيئة.

[7] مشروع الخطوط التوجيهية لجماعات العمل المادية ومشروع الخطوط التوجيهية لجماعات العمل الإلكترونية (ALINORM 05/28/33، الملحقان 6 و 7).

الانعكاسات الممكنة:

11- لئن كان هذا الخيار أقل تكلفة (إذا عقدت اجتماعات جماعة العمل بالتزامن مع دورات اللجان ذات الصلة)، فإن ذلك قد يرتّب أعباء إضافية على اللجان المعنية، ولاسيما الحكومة المضيفة. وعلاوة على ذلك، قد تتأخر العملية بسبب تباين فترات ووتيرة انعقاد اجتماعات اللجان المعنية، فضلا عن جداول أعمالها المثقلة نسبيا بالبنود. وللحد قدر المستطاع من هذا التأخير، يمكن تسمية لجنة واحدة باعتبارها اللجنة الرائدة للنهوض بالعمل، بينما تدعى سائر اللجان إلى التعليق على مشروع النص (النصوص) في المراحل المناسبة. بيد أنه ينبغي النظر في ما إذا كانت أساليب عمل جماعة العمل قادرة على تغطية نطاق العمل بأكمله، حسبما يرد في هذه الوثيقة، وتحديدا ضرورة التفاعل بين أخصائيي تقييم المخاطر ومديري المخاطر في هذا المجال.